

## ندوة رام الله

### في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل القريب

داود بركات جورج جقمان

عزمي الشعبي هاني المصري\*

أدار الندوة وحررها: سميح شبيب\*\*

#### ترتيب البيت الفلسطيني

س: شهدت المؤسسات الفلسطينية انتقالاً سلساً للصلاحيات، وظهر نوع من التوافق الواضح في مؤسسات "فتح"، هل يمكن اعتبار ذلك مؤشراً إلى ما ستكون عليه الحال من الآن فصاعداً؟

عزمي الشعبي: لعل سلوك "فتح" عبر مؤسساتها وكوادرها، فيما يتعلق بنقل السلطات والاحتكام إلى القانون، إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية، كان ممراً إجبارياً في غياب أي مركز بداخلها يمكنه أن يتخذ قراراً حاسماً. كما أن القبول بما نص عليه القانون الأساسي يمنحها فترة لالتقاط الأنفاس من أجل إعادة ترتيب وضعها القيادي. وقد ساعد في ذلك أن الأخ روجي فتوح، رئيس المجلس التشريعي، الذي استلم رئاسة السلطة بحكم القانون، لم يكن طرفاً في الصراعات الداخلية، وليس له موقف مميز أو خاص. فكان من الطبيعي أن تشعر كوادر "فتح" ولجان التنظيم والأقاليم، والمجموعات المتبقية من كتائب شهداء الأقصى، أو مجموعات المطاردين، بأن غياب الرئيس عرفات يهدد دور "فتح" وموقعها في النضال الفلسطيني، وبالتالي كانت ردة الفعل الطبيعية الدفاع عن "فتح" كإسم وحركة، وكدور، وكسلطة. وكان العامل الحاسم في الالتفاف حول أبو مازن كمرشح لـ "فتح" في الانتخابات الرئاسية هو كونه الشخص الذي يوفر الدرجة المعقولة من مقومات الدفاع عن هذا الموقع، سواء من ناحية الاعتبارات الحركية الداخلية، أو من ناحية الاعتبارات الإسرائيلية والعربية

(\*) داود بركات: سفير سابق وناشط في مجال العمل الأهلي • جورج جقمان: أستاذ في جامعة بيرزيت ومدير المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) • عزمي الشعبي: عضو المجلس التشريعي والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطيني • هاني المصري: كاتب وصحافي.

(\*\*) كاتب فلسطيني، رام الله.

والدولية. وفي الواقع فإنه باستثناء أحمد قريع (أبو علاء)، لا يوجد في قيادات "فتح" من القيادة التاريخية على أرض الوطن من يستطيع أن يكون بديلاً من محمود عباس (أبو مازن). أما الشخصيات التي بقيت في الخارج، سواء أبو ماهر أو أبو اللطف أو غيرهما، فقد حكم دورها محدودة قدرتها على التدخل. لكن هذه مرحلة موقته، ويبقى السؤال هو: كيف ستتصرف قيادة "فتح"، وكيف سيتصرف الجسم الفتاوي المتفرع في المناطق، والذي كان في الأعوام الأخيرة مرتبطاً مباشرة بشخص الرئيس عرفات؟ وإذا كان من الطبيعي ألا تدخل هذه التفرعات في صراعات غير مضمونة النتائج، وأن تنتظر إلى حين تحسم الهيئات القيادية الأساسية الأمور، ومن ثم تعلن تأييدها لها، فإن الأمر سيكون مختلفاً في المستقبل. وأول فرصة مقبلة ستكون محطة الانتخابات التشريعية. وستكون هذه المحطة المحك الحقيقي، وستكون قادرة على الرد فيما يتعلق بقدرة القيادة على التحكم في الأمور. أما بالنسبة إلى مروان البرغوثي، فإن ترشيحه لنفسه لم يأت في سياق الصراعات الفتاوية الداخلية، وإنما هو موقف ذاتي مرتبط بتصرف مروان ودوره، ليس إلا. ولو كان ذلك جاء في سياق تشكيل كتلة الانتخابات في المجلس التشريعي لاختلف الأمر كثيراً، ولكان جاء وفق معنى مبرر ومقبول.

جورج جقمان: لا تشكل حالة انتقال السلطة السلس مؤشراً إلى ما هو مقبل، لعدة أسباب ذكرها عزمي. لكن أود أن أشير إلى ما هو معروف منذ زمن، أي إلى طبيعة النظام الفلسطيني، بدءاً بإطار منظمة التحرير، وأيضاً طبيعة "فتح"؛ بمعنى أن الرئيس الراحل أبو عمار كان بمثابة الصمغ اللاصق للنظام الفلسطيني ولـ "فتح". وكان السؤال المطروح داخل "فتح" وخارجها، حتى خلال حياته، وتحديدًا منذ سنة 2000 عندما بدأت محاولات تهميش دوره سياسياً، ونشأت تهديدات إسرائيلية مباشرة على حياته، هو: ماذا ما بعد عرفات؟ وكان من الواضح في حينه أن ما بعد عرفات سيكون مرحلة جديدة، تجري خلالها إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني. وبدا واضحاً، عبر معالجات القيادة الفلسطينية لأمر الحكم بعد رحيل عرفات، إدراكها الواضح أنه لا يمكن أن يحل شخص بعينه محله، وبالتالي رفعت القيادات شعار دور المؤسسات، وكان ذلك من موقع ضعف لا من موقع قوة؛ ذلك بأن شعار المرحلة المقبلة هو شعار القيادة الجماعية لا القيادة الفردية، ومن هنا إعادة اكتشاف دور المؤسسة. المعضلة الأساسية التي واجهت القيادة، فيما يتعلق بدور "فتح"، هي الاحتياج إلى إجراء عمليتين في آن واحد، كان من المستحيل إجراؤهما في الوقت ذاته، وهما: انتقال سلس للقيادة، وإصلاح "فتح" من خلال إجراء انتخابات داخلية، ومأسسة الحركة، وذلك خلال مدة أقصاها شهران؛ أي ريثما يحين موعد الانتخابات الرئاسية. وكانت الأولوية طبعاً للانتقال السلس للقيادة، لذا كان هنالك تقبل داخل الأطر الأساسية في "فتح"، ونوع من السكوت في بعض الأوساط لطبيعة الآلية التي تمت بها عمليات

الانتقال، وكان هناك داخل اللجنة الحركية ما يشبه الخطين المتعارضين: من جهة، الموافقة على ترشيح الأخ أبو مازن، ومن جهة أخرى انتقاد للآلية. السؤال هنا يدور حول مستقبل "فتح"، ومن ثم النظام السياسي الفلسطيني برمته. ما الذي يمكن توقعه في هذا الخصوص؟ "فتح" كإسم، طبعاً، ستبقى ولن تندثر، لكن هل ستبقى موحدة؟ من الصعب الإجابة، والأمور مفتوحة على عدة احتمالات. لا يمكن رفض الاحتكام إلى آلية الانتخابات داخل "فتح" كأساس جديد للشرعية، لكن هناك من جهة أخرى عدة قضايا: أولاً، كيف سيتم تحديد العضوية؟! وتالياً، من سيحدد آلية الانتخابات، وهل ستكون مقبولة من الجميع؟ وعندما تجرى، هل سيلتزم الجميع نتائجها؟ إن أية آلية انتخابية ديمقراطية داخل الحركة من المتوقع أن تؤدي إلى تفجير كبير، والأرجح أن تشهد مخاضاً داخل "فتح" يمتد إلى عدة أشهر، وينطوي على عدة إمكانات: "فتح" جديدة؟ يخرج منها البعض؟ ظهور قيادات جديدة؟ ظهور أكثر من تيار، وهذا ما سبق أن حدث في "فتح"، كما في حالة "فتح" الانتفاضة؟! الأمور مفتوحة، لكن الثابت هو أن اسم "فتح" لن يندثر، وأن الآلية لأية شرعية داخلية مستقبلية في الحركة لا يمكنها أن تتخطى مطلب الانتخابات، وأن وجوهاً سياسية جديدة ستبرز بفعل الانتخابات التشريعية.

بالنسبة إلى النظام السياسي الفلسطيني من المرجح، فيما إذا جرت الانتخابات التشريعية، أن تكون "حماس" طرفاً فيها، وبالتالي ستكون أحد أقطاب النظام السياسي المقبل. وفي هذه الحالة سيكون السؤال هو: ماذا ستكون خطوط "فتح" في المستقبل؟! وهذا سي طرح بدوره أهمية بروز الطرف الثالث كمحور إضافي، إذ دلت استطلاعات الرأي على وجود نحو 30% يؤيدون بروز طرف كهذا. لكن السؤال هنا هو: من سيمثل هذا الطرف؟ هل هو مجموعة من المؤسسات والفصائل والأحزاب، أم وجوه جديدة؟ هذا ما ستجيب عنه الانتخابات التشريعية المقبلة.

**هاني المصري:** ما يستدعي التساؤلات بشأن المستقبل الفلسطيني هو غياب المؤسسة الفلسطينية. وأود، قبل الإجابة عن التساؤلات المطروحة، أن أتحدث قليلاً عن أسباب هذا الغياب. هل هو ناتج فقط من طريقة ياسر عرفات في الحكم، أم أن هذه الطريقة هي حصيلة سياسات وتوازنات في "فتح"، أو في الساحة الفلسطينية عامة؟ وهل هناك أسباب أخرى؟! السبب الأول الذي منع قيام المؤسسة، في رأيي، هو أن "فتح" موجودة بأغلبية كبيرة داخل المؤسسة الفلسطينية، أغلبية تجعلها قادرة على الحكم من دون معارضة تذكر، حتى لو لجأت إلى التصويت. ولعل في ممارسات المعارضة، واللجوء إلى المقاطعة، ما سهل هذا الأمر على "فتح". ومن دون وجود منافسة حقيقية داخل المؤسسة الفلسطينية ستبقى هذه المؤسسة تشهد صراعات بين أجنحة "فتح" بشأن الحصص والمغانم، وهي صراعات ذات عدة أبعاد، منها البعد السياسي، وبعد يتعلق

بصراع الأجيال، وبعد يتعلق بالداخل والخارج، وبعد جهوي يتعلق بقطاع غزة والضفة الغربية، والمدينة والقرية والمخيم، لكنها في مجموعها تتمحور حول الوصول إلى مراكز القرار والسلطة والنفوذ داخل المجتمع. وتتموه الأبعاد كثيراً بحيث تصعب رؤية الأمور على حقيقتها.

هذه الخلفية تساعد في فهم لماذا كانت المؤسسة ضعيفة في زمن ياسر عرفات وشبه مشلولة وعاجزة، علماً بأن ياسر عرفات كان رمزاً ورئيساً منتخباً، لكنه كان بونابرتياً أيضاً، وكان يستخدم التناقضات داخل "فتح" والمنظمة للاستحواذ على أكبر سيطرة على القرار الفلسطيني، من خلال مؤسسة الرئاسة و"حزب ياسر عرفات" الذي كان الحزب الفاعل والأقوى. صحيح أنه غير مسجل في وزارة الداخلية، لكنه كان موجوداً. ويضاف إلى ذلك سبب مهم للغاية، وهو أن النظام السياسي الفلسطيني، قبل قيام السلطة، كان نظاماً قائماً على أساس "الكوتا" والمحاصصة والتوزيع والإنابة الثورية. وقد اعتمدت الانتخابات في السلطة مرة واحدة، وبعدها أعيد إنتاج نظام المحاصصة وجرت التعيينات على أساسه، وهذا أدى إلى افتقاد الكفاءة والتنافس النزيه، وساعد على تغييب المؤسسة.

فيما يتعلق بالسلاسة التي تمت بها خطوات انتقال السلطة، أعتقد أنها سلاسة من حيث الشكل لا المضمون. صحيح أن هناك سلاسة، لكن قضايا الخلاف أُجلت ولم تحل. وهناك أسباب وراء ذلك، منها: أولاً، إن مرحلة ما بعد ياسر عرفات بدأت في حياته، وهي مستمرة منذ ثلاثة أعوام على الأقل، عبر حصاره وممارسة الضغط عليه من أجل تغيير النظام السياسي الفلسطيني، وما حدث من متغيرات لم يكن بدافع الحاجة الفلسطينية فقط. تراجع عرفات واستحدث منصب رئيس الوزراء، وتخلّى عن وزارتي الداخلية والمالية، لكن هذا التخلي لم يكن تخلياً جذرياً. ثانياً، إن توحيد "فتح" لم يتم على أساس الاتفاق على نسبة الحصص، وإنما نتيجة خوفها على موقعها داخل السلطة. وعلينا أن نسجل هنا أن ثمة تغييراً ملموساً حدث في الخريطة السياسية الفلسطينية في الأعوام الأخيرة. لم تعد "فتح" بوزنها السابق، وإنما أصبحت تشكل مجرد ثلث الحركة الفلسطينية تقريباً، بينما أصبح الاتجاه الإسلامي يشكل الثلث الثاني، وباقي القوى السياسية الثلث الثالث. لقد منع عرفات انعكاس هذه الصورة على النظام السياسي الفلسطيني، وأخشى أن تكون "فتح" الآن تحاول أن تمنع هذا الانعكاس، بدليل عدم حسم موضوع الانتخابات التشريعية وتأجيلها، وأيضاً محاولة التملص من قانون الانتخابات المعدل. وتكمن خطورة كل ذلك في إمكان أن يؤدي الأمر إلى استمرار الحالة الخطرة في الساحة الفلسطينية، المتمثلة في تعددية السلطات والاستراتيجيات ومصادر القرار. أهمية الوضع الجديد تكمن في فتح كوة جديدة لإنهاء هذه الحالة، وعلينا أن نركز على إيجاد شرعية واحدة قوية، قائمة على تعددية

وديمقراطية وانتخابات في ظل حركة تحرر وطني وأجندة وطنية، وأقول ذلك لأنني ألاحظ أحياناً أن بعض الفلسطينيين يتحدث عن الانتخابات والنظام السياسي وكأننا في دولة مستقلة ذات سيادة، وكأننا أحرار تماماً. علينا أن نحقق الإصلاح الممكن، وأن نقيم الحكم الصالح الممكن، وأن نواجه الفساد، لكن علينا في الوقت ذاته بذل الجهد اللازم للتوصل إلى البرنامج الوطني الذي يحدد التحالفات والأهداف والمراحل، والقادر على جمع الفلسطينيين، لأنه من دون هذا الجامع سنكون مرشحين للتشرذم والانهيار إلى قيادات محلية لا تأثير حقيقياً لها.

داود بركات: أعتقد أن أزمة "فتح" هي الأزمة نفسها لدى بقية الفصائل الفلسطينية، التي أخذت من أحزاب الكتلة الاشتراكية مبدأ المركزية الديمقراطية، وتحت هذا الشعار يتم التعطيم على كل التناقضات، وتتم الهيمنة على أي تطور سياسي ممكن. بعد رحيل ياسر عرفات شاهدنا كيف تؤخذ القرارات بالأسلوب القديم نفسه، ورأينا كيف أن اللجنة المركزية تختار الورثة، ومن ثم تستدعي المجلس الثوري بالبنية ذاتها، للمصادقة عليهم. لماذا تم ذلك؟! يعود الأمر إلى طبيعة تكوين "فتح"، وهي في بنيتها تمتاز بالجمود، وبمنع أي تطور مستقبلي، على الرغم من وجود صراع صامت، وأحياناً صاخب، لكن في مستوى فوق: أي في اللجنة المركزية والمجلس الثوري. الخطوات التي اتخذت بعد عرفات جاءت في سياق الدفاع عن الذات. اللجنة المركزية أجمعت على شخص محمود عباس لاعتقادها أنه قادر على جلب الحماية للحركة، وأنه الشخص الذي سينال الأصوات الأكثر في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ما يميز "فتح" من غيرها بعد سنة 1994 هو أنها تسلمت أطر الدولة الفلسطينية، وأصبح عضو الحركة موظفاً ورجل أمن، وأصبحت مصالحه محكومة بالحركة وبارتباطه بالسلطة والحركة في آن واحد.

أمل أن تتم الانتخابات التشريعية في وقتها المحدد. وفي حال حدث ذلك فسيتم تقديم مرشحي "فتح" عبر ترتيبات فوقية من اللجنة المركزية، وسيكون ذلك طبعاً قبل مؤتمر الحركة. نتحدث هنا عن "فتح" في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما هي أكبر من ذلك؛ فهناك الخارج، وهناك حديث الآن عن عقد مؤتمر للحركة في الأردن أو في مصر، لكن ما هو حجم الخارج؟! أعتقد أنه لم يبق في الخارج سوى الرمزي والشكلي، والاجتماعي. أما البعدان السياسي والتنظيمي، فيشكوان ضعفاً شديداً. وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، أعتقد أنه سيكون هناك فرز في الأصوات سينعكس في الانتخابات التشريعية، وهذا من شأنه إنهاء الأغلبية التلقائية لـ "فتح"، وستضطر إلى التعامل مع قوى أخرى داخل المجلس التشريعي، منها ما هو إسلامي، وأقله سيكون من القوى العلمانية والمستقلة.

عزمي الشعبيبي: أود أن أعقب على مداخلة هاني المصري، وما ورد فيها من أن الصراع

بدأ في زمن عرفات واستمر بعد وفاته. من خلال متابعتي لشؤون "فتح" أستطيع أن أؤكد أن تركيبتها لا تدل على أنها تنظيم حزبي. "فتح" هي حركة فيها كل التلاوين. وتوحيدها كان شعاراً وطنياً عريضاً. وأتساءل هنا: ما الذي يمكن أن يشق "فتح"؟ في حالة عدم وجود موضوع سياسي داخلها قادر على استقطاب قوى تحمل وجهات نظر متعارضة، فلن يكون هناك انشقاق. ما حدث قبل وفاة عرفات هو تباين اجتهادات، وليس خلافات، وليس صراعاً يتعلق بالتسوية. لم يكن هناك خطن متعارضان، وإنما ما حدث كان تباينات ومناكفات أكثر منها خلافات جديدة. من جهة أخرى، لم يحدث في "فتح" أيضاً استقطاب على أساس قضايا اجتماعية أو اقتصادية. إذاً، ما يمكن قوله هو إنه لا توجد قضايا حقيقية يمكن أن تؤدي إلى إعادة الاصطفاف داخل "فتح" نتيجة خلاف بشأن التسوية، أو بشأن بناء السلطة وشكلها. ما حدث هو انتقاد أشخاص لدورهم في مواقعهم. ولا أوافق هاني على أن تأجيل الانتخابات جاء في سياق منع التغيير؛ ذلك بأن ما يجري في "فتح" هو وجود عدد واسع من الطامعين في دخول المجلس التشريعي، إضافة إلى وجود رغبة عند معظم الأعضاء الحاليين في البقاء والاستمرار، وهؤلاء هم الذين يحاولون عرقلة قانون الانتخابات المعدل، الذي يعطي بقية القوى فرصة كبيرة لدخول المجلس على أساس التمثيل النسبي.

جورج جقمان: فيما يتعلق بموضوع تأجيل الانتخابات إلى حين استعداد "فتح" لخوضها، أعتقد أن المعادلة هنا هي معادلة مركبة، إذ توجد فيها عناصر إضافية تتعلق بحركة "حماس". مشروع أبو مازن السياسي هو إيقاف الانتفاضة بشكلها الحالي، من خلال هدنة. معظم القوى يوافق على هدنة، على أن تكون هدنة من طرفين، لكن هناك عائقاً سياسياً إضافياً هو عدم موافقة "حماس" على هدنة من دون أن تكون مشاركة في القرار السياسي، ولن يكون هناك إمكان لإيجاد قيادة وطنية موحدة من دون انتخابات تتيح للقوى غير المشاركة في السلطة أن تكون شريكاً فيها، ومن هنا مطالبة "حماس" بأن يكون هناك تزامن ما بين انتخابات الرئاسة وانتخابات المجلس التشريعي. وأعتقد أن مشروع أبو مازن لا يكتمل من دون إعطاء حصة لحركة "حماس" من خلال دخول المجلس التشريعي. وفيما يتعلق بالعلاقة بين الوطني والديمقراطي، فأني لا أرى افتراقاً بين العنصرين؛ إذ إن مدخل الوطني في رأبي هو من خلال الديمقراطي.

هاني المصري: إن طمس البعد السياسي في الخلافات لا يفيد شيئاً في الحقيقة، سواء داخل "فتح" أو في الساحة الفلسطينية عامة. هناك خلاف بشأن الانتفاضة من حيث عسكريتها وأساليب مواجهاتها. فبعضنا يقول إن المفاوضات هي الأسلوب الوحيد لحل الصراع، وبعضنا الآخر يقول باستخدام العنف إلى درجة القيام بالعمليات الاستشهادية. وهناك تباينات ظهرت بعد مفاوضات كامب ديفيد، إذ قال بعضنا إن

هنالك عرضاً إسرائيلياً سخياً يجب التعامل معه، بينما دعا البعض الآخر إلى عدم التفريط والقبول بالاشتراطات الإسرائيلية.

هنالك خلافات سياسية واضحة داخل الصف الفلسطيني، وهناك من يقول بضرورة الوفاء الفلسطيني بالتعهدات، ولا سيما في سياق تطبيق خريطة الطريق؛ وهو ما تم التعبير عنه علانية.

داود بركات: لعل ما يدعو إلى الاطمئنان هو أنه سيكون هناك رئيس منتخب، محمي بمجلس تشريعي منتخب، وهذا ما يستوجب، مستقبلاً، تغييراً في بنية النظام السياسي الفلسطيني، ذلك بأن شخصية ياسر عرفات القوية انتهت الآن، ولا بد من الاستناد والاعتماد على جملة متغيرات من شأنها حماية الكيانية والمؤسسة الفلسطينية، ليس أقلها أن المرشح سيعتمد على شخصه وبرنامجهِ وعلى حركته. فيما يتعلق بالاستحقاقات، أرى أن أبو مازن يعتقد أن جزءاً كبيراً من الأخطاء نتحملة نحن، وأنه لو قمنا بالواجبات الأمنية الملقاة على عاتقنا لتحسن تصرف الطرف الآخر. أتفق مع ما يراه أبو مازن من أن هناك واجبات يجب أن نقوم بها من أجل المصلحة الوطنية الفلسطينية، لكن هذا لا يعني طبعاً أن تصرفات الطرف الآخر ستتحسن.

### الداخل والخارج

س: ما هو شكل العلاقة المطلوبة بين الداخل والخارج بعد رحيل ياسر عرفات؟ هل يمكن إحياء منظمة التحرير وتحديثها، أم أن هناك ضرورة لإيجاد صيغة فلسطينية جديدة؟

جورج جقمان: هذا تحدٍّ مائل الآن ومستقبلاً أمام الفلسطينيين؛ بمعنى أنه لن يكون في الإمكان الهروب من مطلب وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني. وفي حالة عدم وجود حل نهائي للصراع، وفي غياب دولة ذات سيادة، سيبقى هذا مطلباً عند الفلسطينيين في الداخل والخارج على حد سواء. وإذا نشأت دولة مؤقتة فلن تفي بهذا الغرض. قد يتحقق ذلك بوجود دولة مستقلة. لكن التحدي الأساسي هو إيجاد آليات جديدة لتحديد كيفية التمثيل، والكل يعرف أن معادلة الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني، الذي لا يعرف أحد عدد أعضائه بالتحديد، قد انتهت منذ مدة، وأن الرئيس الراحل عرفات كان أبقاها شكلياً. وهذا التحدي ينبع من غياب إمكان إجراء الانتخابات في التجمعات الفلسطينية في الشتات، وسيستمر في ظل غياب آليات لتغيير معادلة الفصائل، التي لم تعد تمثل ما كانت تمثله سابقاً. ثمة آليات لشريعة جديدة، والفلسطينيون لا يملكون الإجابة عن هذا التساؤل حالياً، ويجب وضع تفكير خلاق وجدي في هذا الموضوع، ذلك بأنه موضوع مدرج في جدول أعمال الفلسطينيين في الداخل والخارج. أمّا ما يتعلق بالبرنامج السياسي، فأعتقد أن الموضوع محسوم، لأن برنامج منظمة التحرير

ينطبق على الجميع.

**هاني المصري:** نكاد نضيع فرصة كانت متاحة بعد رحيل عرفات، وهي فرصة الفصل بين المنظمة والسلطة. وحتى في عهد عرفات كُتِبَ كثير من المقالات التي دعت إلى ضرورة الفصل بين السلطتين. كان هناك ادعاءات كثيرة تقول بجدوى الجمع بينهما، وأهمية ذلك في ضبط أداء السلطة، لكن النتيجة الفعلية هي أن المنظمة أصبحت في خبر كان، ولم يبق منها إلا شكل من دون فعالية، وهو ما أدى إلى تغييب صوت الشعب الفلسطيني في الخارج. لا أعتقد أن الفرصة ضاعت، وهناك إمكانات متاحة لتصحيح الأمور وجعل المنظمة إطاراً عاماً للشعب الفلسطيني. إن إعادة الطرق على الموضوع مجدداً، ونحن على أعتاب الانتخابات التشريعية وغيرها، يجب أن تفتح الطريق إلى مراجعات تخرجنا من خطر الانهيار، إذ لم نتجاوب مع مقاس الشروط الإسرائيلية للحل، وهي باتت معروفة: كيان فلسطيني على كانتونات مقطعة الأوصال، على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967. وهذا يجعلنا نفكر جدياً في تفعيل منظمة التحرير بحيث تكون الاحتياط الاستراتيجي للشعب الفلسطيني، وهذا يستدعي دعوة المجلس الوطني والمجلس المركزي، وليس فقط الانشغال بشؤون السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن الممكن القول إن دور الفصائل تراجع، لكنه لم ينته بعد، وهذا ينطبق على الوضع داخل فلسطين. أما في الخارج، فليس هناك إمكان لإجراء الانتخابات في تجمعات الشعب الفلسطيني.

داود بركات: لا أريد أن أعيش في وهم أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لأنه، ومنذ مدريد، انتقل مركز الثقل إلى الداخل، وعندما تم تأليف الوفد إلى المفاوضات وسافر إلى مدريد أصبح الخارج هو الداخل، وأصبح مركز الثقل هو الضفة الغربية والقدس وغزة. وعبر هذه الواقعية السياسية تم إضعاف المنظمة، حتى بشكلها الرمزي، وأصبحت غير فعالة وغير موجودة تقريباً، واستخدمها عرفات بعد مدريد مرتين: مرة في المجلس المركزي لإقرار أوسلو، ومرة أخرى في غزة لإقرار التعديلات على الميثاق الوطني. ماذا تستطيع الدبلوماسية الفلسطينية أن تحقق للشعب الفلسطيني في الشتات؟ في الأعوام العشرة الأخيرة، ضعفت إمكانات ذلك كثيراً، ولا أدري بالضبط ما هي وسائل تقويتها في المرحلة المقبلة.

**عزمي الشعيبي:** عملية التسوية بحد ذاتها خلقت واقعاً مختلفاً عن فترة ما قبل سنة 1994. كانت منظمة التحرير جبهة للمقاومة، وبعد سنة 1994، وانتقال مركز القيادة إلى الداخل، نشأت عدة استحقاقات، منها تغيير دور المنظمة من وطن معنوي إلى وطن جغرافي. ما ذكره هاني عن الفصل بين السلطة والمنظمة لا يتعلق بالمنصب بحد ذاته، لأن المهم هو العلاقة بين هاتين السلطتين. منذ يوم قبلنا حلاً سياسياً يقوم على أساس بناء دولة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقبلنا المرور بمرحلة



انتقالية في اتجاه هذه الدولة، كنا ندرك أن تحول السلطة نحو الدولة يعني تحول المنظمة من منظمة تقود نضالاً وطنياً إلى مؤسسة جديدة تضطلع بالمهام المتبقية ما بعد الدولة. إننا نمر بمرحلة انتقالية للمنظمة وللسلطة في آن واحد. وعندما قبلنا بدولة فلسطينية في الداخل قلنا إن هذه الدولة للفلسطينيين جميعاً في الداخل والخارج، وأتوقع دخول عامل جديد هو الانتخابات، الأمر الذي سيعزز ما نتحدث عنه.

### في مواجهة مشروع شارون

س: من الواضح أن ضغوطاً دولية وإقليمية ستمارس على السلطة الفلسطينية لحملها على قبول مشروع شارون. كيف ستتعامل القيادة الجديدة مع هذه الضغوط؟ وهل يمكن مقاومتها، وخصوصاً بعد الانسحاب الإسرائيلي المحتمل من قطاع غزة؟

جورج جقمان: لا أعتقد، من الناحية العملية، أن تنشأ دولة في القطاع وحالة فوضى أو فراغ في الضفة، فهذا لن يكون مقبولاً من أحد. لا يوجد فصل بين الضفة وغزة سياسياً. لنفترض جداً أن شارون تمكن من إعادة الانتشار في غزة، هل ستكون هناك ضغوط جادة على إسرائيل لتنفيذ خريطة الطريق؟ هذا لن يحدث. وما هو مطروح إسرائيليياً يتعارض مع روح ومبادئ التواصل الجغرافي بين مناطق الضفة الغربية من جهة، والتواصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى. ولعل في ذلك ما يحمل على القول إن أية ضغوط خارجية ستمارس من الخارج على السلطة الفلسطينية، لن تكون نتيجتها سوى محاولات لإعادة المفاوضات من جهة، وإعادة طرح المبادئ الفلسطينية في عملية السلام من جهة أخرى. وليس هناك أية دلائل تشير إلى إمكان تمرير تنازلات راهنة من الطرف الفلسطيني.

داود بركات: عند الحديث عن خطة شارون، خطة الفصل، وقراءة تصريحات فايسغلاس، مدير مكتب شارون، يكون الحديث عن غزة ككيان مستقل عن الضفة الغربية. هذا هو الأساس في الخطة، وهذا سيسمح لإسرائيل، بعد التخلص من أعباء الوجود في غزة، بالتصرف في الضفة الغربية، مع وجود احتمالين بالنسبة إليها: كيان على أقل من 50% من أراضي الضفة مع تكثيف الاستيطان، يكون مرتبطاً بإسرائيل وإن أخذ شكلاً ما من الحكم الذاتي؛ أو المساحة الجغرافية نفسها، مع شكل ما من الحكم الذاتي مرتبط بالأردن.

لكني لا أعتقد أن هذا من المسلمات، ومن الممكن إحباطه برفض فلسطيني واضح معباً بقوة شعبية داعمة لوحداية الأراضي الفلسطينية ولتقبل الضفة والقطاع كدولة مستقلة، وتجنيد رأي عام عربي ودولي ضاغط، وتحرك دبلوماسي على أكثر من صعيد لمشروع الدولة والاستقلال، وفي الوقت نفسه تغيير أساليب المواجهة مع الاحتلال إلى شكل سلمي، ورسالة واضحة إلى الرأي العام الإسرائيلي بالرغبة في

التعايش في إطار دولتين. شارون ليس قادراً أبدياً، كما أن السياسات الفلسطينية المغلوط فيها ليست قادراً فلسطينياً.

**هاني المصري:** القيادة الفلسطينية فعلاً في وضع صعب للغاية، فهي بين نارين: من ناحية، نار الضغوط الأميركية والإسرائيلية (وحتى الدولية) التي تطالبها بالموافقة على خطة فك الارتباط على أساس أنها حالياً، أو يمكن أن تصبح جزءاً من خريطة الطريق، أو مرحلة أولى على طريق تطبيقها. ومن ناحية أخرى، نار الضغوط السياسية والشعبية الفلسطينية التي تطالبها إما برفض هذه الخطة على أساس أنها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية على مراحل تطبيقاً لمشروع شارون الانتقالي طويل الأمد ومتعدد المراحل، وإما بعدم دفع ثمن فلسطيني لتنفيذ هذه الخطة واعتماد سياسة "نعم" للانسحاب الإسرائيلي والتعامل معه إذا حدث، وسياسة "لا" لخطة فك الارتباط وأهدافها الرامية إلى تعميق الاحتلال والاستيطان في الضفة، وتحويل غزة إلى سجن كبير، وتفتيت وحدة الشعب والأرض ووحدانية تمثيل السلطة للشعب الفلسطيني، وقطع الطريق على إمكان قيام دولة فلسطينية حرة ومستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً وفقاً للقرار رقم 194. والقيادة الفلسطينية إزاء هذا الواقع مطالبة بالاختيار ما بين:

**أولاً:** تطبيق خطة فك الارتباط بتنسيق فلسطيني - إسرائيلي، وهذا سيجعلها مطالبة بدفع ثمن وتطبيق خطة لم تشارك في وضعها. وأقصى ما يمكن أن تحققه في هذه الحالة تحسينها وتجميلها، والحديث عن أنها جزء من خريطة الطريق.

**ثانياً:** تطبيق الخطة عن طريق مشاركة طرف ثالث عربي (مصري وربما أردني أيضاً) ودولي، وهذا ينطوي على إشكالين: المشاركة العربية يُحتمل أن تعيد إحياء أشكال الوصاية العربية على القرار الفلسطيني؛ والمشاركة الدولية صعبة لأن إسرائيل ترفض حتى مشاركة أطراف اللجنة الرباعية الدولية.

**ثالثاً:** تطبيق الخطة بصورة أحادية الجانب، وهذا يكرس سابقة قابلة للتكرار، بحيث يصبح الحل الإسرائيلي المنفرد قابلاً للتطبيق. صحيح أن هذا الحل سيكون من دون موافقة فلسطينية ومن دون غطاء فلسطيني، لكنه سيحدث بموافقة غير مباشرة، الأمر الذي يشجع إسرائيل على الاستمرار في هذه السياسة والأمل بالحصول على الموافقة الفلسطينية لاحقاً.

إزاء هذا الوضع المعقد، لا بديل من محاولة الوصول إلى وفاق وطني فلسطيني مشترك يستند إلى برنامج وطني موحد، وإلى شرعية قوية تعددية ديمقراطية، تقوي القيادة الفلسطينية في كل الحالات وتجعلها قادرة على الحكم تحت ظل سلطة واحدة وقرار واحد، وبعبداً عن استمرار حالة التعددية في السلطة والاستراتيجيات ومصادر القرار التي أدت إلى حالة من الفوضى والفلتان الأمني. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>